

طلقة

النفير العام لمحاصرة «الإرهاب الأسود»!

الوطن»، مضيفة «سنحارب الإرهاب شعباً وجيشاً».

كذلك ناشد رئيس حزب الوفد، السيد البدوي، المصريين أن يستجيبوا لنداء الفريق أول عبد الفتاح السيسي لإنقاذ البلاد وتكرار أسطورة 30 يونيو. وقال في بيان «يجب أن نؤكد للعالم أجمع أن من يظن أن الإرهاب والقتل وترويع الأمنيين من الممكن أن تهزم مصر أو تكسر إرادة شعبها فهو إما أحمق واهم أو يجهل طبيعة هذا الشعب».

القيادي في جبهة الإنقاذ الوطني سامح عاشور رأى أن خطاب وزير الدفاع يؤكد أن الجيش يلتحف بالشعب وبارادة الأمة، وأن الأمة تلتحف بقواتها المسلحة، معلناً تأييده لدعوة التظاهر. كذلك صدرت مواقف مماثلة عن الأحزاب السياسية.

بدوره، رفض حزب النور دعوة السيسي، معتبراً في بيان أن «الدولة ليست في حاجة إلى تفويض بادء مهمتها في ذلك طالما كانت تقوم بذلك في حدود القانون».

ويؤكد الحزب أن خرق الأفراد للقانون مهما كان يمكن أن تعالجه الدولة، أما خرق أجهزة الدولة للقانون فيهدد بزوال الدولة.

غير أن عمرو موسى، المرشح الرئاسي السابق، انتقد مطالبة السيسي بالنزول إلى كل ميادين مصر، قائلاً: «أرى أن التفويض الذي طلبه القائد العام للقوات المسلحة في خطابه يجب أن يأتي أساساً من مجلس الوزراء، حيناً لو كان مجتمعاً برئاسة رئيس الدولة، وأن يلي ذلك مطالبة الشعب بالتعبير عن تأييده».

وأعلن في الوقت نفسه تأييده قيام القوات المسلحة ووزارة الداخلية باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد العنف والإرهاب اللذين يضربان البلاد، بدءاً من سيناء حتى قلب الدلتا وباقي أرجاء البلاد، على ألا تكون هناك أي إجراءات استثنائية تمس حق التظاهر والاعتصام السلميين أو الحريات العامة التي يكفلها الدستور جراء تحرك القوات المسلحة والداخلية. إلى ذلك، أعلنت وزارة الدفاع الأميركية أن الرئيس الأميركي باراك أوباما قرر تأجيل تسليم مقاتلات «إف 16» لمصر، وأنه اتخذ القرار بموافقة فريق الأمن القومي بالإجماع، فيما أكد البنناغون أن مناورات «النجم الساطع» مع مصر ستجرى في موعدها.

طلب عبد الفتاح السيسي تفويضاً شعبياً لملاحقة الإرهاب المتمثل، وإن لم يقلها، بجماعة «الإخوان المسلمين». فماذا يعني هذا التفويض، وما هي صلاحياته؟ حتى اللحظة، لم يعلن عن الخطة العسكرية لأسباب أمنية، غير أنه يمكن التوقع بأنها ستشمل فض الاعتصامات وملاحقة القيادات

القاهرة - إيمان إبراهيم

«اللعبة كلها معتمدة على أجهزة المخابرات». بهذه المعلومات، أكدت مصادر «الأخبار» العسكرية أن الأجهزة المعلوماتية، سواء كانت المخابرات العامة أو الحربية، تعمل على قدم وساق ولا تذخر جهداً في رصد المعلومات وتحليلها ونقل مضمونها إلى الجهات العليا.

وتؤكد المصادر أن «جهاز المخابرات العامة استعاد كامل هيئته التي سزحها الرئيس المعزول محمد مرسي، والتي يبلغ تعدادها نحو 1000 عقيد وعميد وقائد في الإدارات المختلفة المسؤولة عن الشؤون والجماعات الإسلامية المسلحة بالقاهرة وبالمدن الأخرى». ولفتت إلى أن «خبرات هؤلاء القادة صبت في مصلحة الأمن القومي الوطني، وخصوصاً بعدما عاش معظمهم تحت التهديد، إما بالقتل أو بالنفي إلى خارج البلاد لطمس التاريخ الأسود للجماعات المسلحة».

تقول المصادر العسكرية لـ «الأخبار» إن «القوات المسلحة أعلنت النفير العام في مصر لمواجهة الإرهاب الأسود قبيل ثلاثة أيام من خطاب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، الفريق أول عبد الفتاح السيسي، الذي ألقاه صباح أمس، أثناء تخريج دفعة الكلية الجوية والكلية البحرية»، مطالباً فيه المصريين

بضرورة الوجود في الميادين المصرية يوم الجمعة المقبل لتفويض الجيش المصري بالتصدي لما سماه العنف والإرهاب الذي يهدد الأمن القومي المصري.

وذكرت المصادر نفسها أن «الصفحة الرسمية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة أصدرت بياناً صغيراً جداً في توقيت قاتل، في تمام الساعة السابعة من مغرب يوم الاثنين الماضي، لتذكر المواطنين بأن القوات المسلحة لن تنسى ثأر الدماء المصرية»، جاء فيه «رحم الله شهداءنا الذين فقدناهم اليوم في حادث وادي النطرون، وكذلك شهداء الغدر والإرهاب في شمال سيناء والذين سقطوا برصاص الإرهاب الأسود وبدعم من مؤيدي الإرهاب الذين انكشفوا أمام الشعب المصري بأكمله... ولا عزاء للشامتين والحاقدين والكارهين للثورة والذين أظهروا الشماتة في الموت ليكتشف

الوجه القبيح لهذا التيار ومن يؤيده ويدعمه. لقد صبرنا كثيراً على كل التجاوزات، عسى الله أن يهدي القوم الظالمين. هم لا يفهمون إلا اللغة التي تعلموها ونشأوا عليها، لا يعلمون كلمة مصر ولا معنى الوطن ولا حب القوات المسلحة التي هي من كل بيت في مصر. لا تستهينوا بصبر هذا الشعب، فلعل شيء نهاية. أما الإرهاب الأسود في سيناء الحبيبة، فقد اقتربت ساعة الحساب ولن تأخذنا شفقة أو رحمة بكل من ارتدى عباءته،

مصرياً كان أو غير مصري».

وبحسب المصدر العسكري، فإن «ما يصدر عن هذه الصفحة لا يمكن أن يغفل ولا يجوز وضعه في مصاف البيانات العسكرية الروتينية التي تصدر عن المؤسسة العسكرية»، في إشارة منه إلى البيان الذي صدر على الصفحة نفسها وحمل عنوان «الرسالة الأخيرة» التي وجهت قبل تنفيذ «خطة رد الكرامة» التي جاءت لتحرير الجنود السبعة المختطفين في 21 أيار الماضي.

بدوره، أكد اللواء محمد مختار قنديل أن جهوزية القوات المسلحة في كل القطاعات والأفرع على أعلى مستوى، والانتشار الذي بدأتها الوحدات

المختلفة قبيل 30 حزيران بثلاثة أيام نجح في دحض محاولات تخريبية كثيرة وأجهض عمليات تهريب سلاح من وإلى القاهرة والمحافظات، إلى جانب هدمه الأنفاق الممتدة بين مصر وغزة.

وقال إن «المنطقة المركزية مستعدة بجنودها وعتادها لدعم قواتها المنتشرة في القاهرة والمنيا وبنى سويف والجيزة وضواحيها، كذلك فإن المناطق الشمالية والغربية والجنوبية والجيشين الثاني والثالث مستعدة بأعلى كفاءة قتالية لمحاصرة البؤر الإجرامية المسلحة».

كما أكد الخبير الاستراتيجي، اللواء جمال مظلوم، أن «وحدات الصاعقة والمظلات ومكافحة الإرهاب الدولي وفرق 777 و999، إلى جانب العديد من الأسلحة غير المعلن عنها سيكون لها دور الريادة في تأمين مليونية دعم

من الإرهاب الأسود».

إذ، هي خطة عسكرية مكتملة الأركان للتخلص مما يعتبر «إرهاب أسود» ويتمثل في جماعة «الإخوان المسلمين»، عبر محاصرة «أماكن تجمعهم»، وملاحقة «قياداتهم التي تحرّض على العنف» والقبض عليها، وتوزيع الفرق العسكرية لإجهاض أي هجوم من قبلهم. خطة يشترك فيها الجيش والشرطة وأجهزة المخابرات والمعلومات المختلفة.

اقتربت ساعة الحساب ولن تأخذنا شفقة أو رحمة

الخطة العسكرية لمحاصرة الإخوان لا تزال غامضة (فايز نور الدين - أ ف ب)



جلسة المصالحة على إيقاع العسكر

القاهرة - الاخبار

ساعات قليلة على انتهاء وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي من خطابه الصاعق، حتى انعقدت أولى جلسات المصالحة الوطنية. جلسة يمكن القول إنها لم تأت على قدر الآمال المعقودة عليها، ولا يمكن عدّها جلسة مصالحة وطنية، في ظل غياب الإسلاميين عنها وبينهم حزب «النور» السلفي، الذي سبق أن وافق على خريطة الطريق الانتقالية.

وعقب انتهاء اللقاء، أصدرت رئاسة الجمهورية بياناً تفصيلياً عن وزير العدالة الانتقالية والمصالحة المستشار أمين مهدي العباسي، أوضح خلاله تفاصيل الجلسة الأولى للمصالحة الوطنية. وأشار إلى أن «المشاركين أكدوا في الاجتماع الافتتاحي عزمهم على المضي قدماً في تطوير مفهوم وطني للعدالة الانتقالية وفي اتخاذ قرارات وإرساء آليات فعالة لتحقيقها، وصولاً إلى المصالحة الوطنية الشاملة».

وأكد أن المشاركين شدوا على أن «جهودهم لإنشاء آليات تحقيق العدالة الانتقالية في مصر لن تثمر، إلا في بيئة تعلى سيادة القانون ومبدأ عدم الإفلات من العقاب وتحفظ أمن الوطن والمواطنين من الممارسات الإرهابية والتخريبية». وأضاف إن المشاركين «دعوا الدولة إلى اتخاذ كل التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهة

العنف والقضاء على الإرهاب في إطار سيادة القانون، باعتبار أن ذلك يمثل الخطوة الأولى نحو تهينة المناخ اللازم لتحقيق العدالة الانتقالية». وفي ذلك دعوة صريحة إلى إطلاق يد الجيش لملاحقة ما يصنف بالنسبة إليهم «إرهابياً». وعن غياب الشريك الإسلامي، أعرب المشاركون «عن الأسف لتخلف بعض ممثلي تيارات الإسلام السياسي عن مشاركة القوى المجتمعية والسياسية الأخرى في الاجتماع الذي دعت إليه رئاسة الجمهورية»، مستنكرين تعليق بعضهم ردهم النهائي على الدعوة إلى اللحظات الأخيرة قبل بدء اللقاء. وتبنى المشاركون مقاربة (الحقيقة - القصاص - المصالحة) كمدخل لإرساء التدابير اللازمة لتفعيل العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

واتفقوا على تشكيل لجنة تواصل أولى، تكون مهمتها بلورة المقترحات والأفكار الخاصة بإنجاز العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية من خلال التواصل والتنسيق الدائمين مع وزير العدالة الانتقالية ورئاسة الجمهورية.

بدوره، أكد نائب رئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية، محمد البرادعي، أن المصالحة المنشودة لن تُقضى أياً من القوى المجتمعية على الساحة. وشدد على أن جهود المصالحة ستشمل الأطراف المترزمة باحترام القانون وعدم تهديد أمن البلاد أو ترويع المواطنين، وعلى

أساس المشاركة في مساعي تحقيق الاستقرار وإرساء الديمقراطية بأبعادها المختلفة.

جاء ذلك خلال محادثته كلاً من الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، ووزير الخارجية الأميركي جون كيري، والممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمنية، كاترين أشتون. المحادثات مع المسؤولين الأجانب الثلاثة بالرئاسة المصرية تعكس قلقاً دولياً مما يجري في مصر، لذلك جاءت خصوصاً من قبل الرجل الذي اختير من قبل السلطة الانتقالية ليكون وجهاً محبوباً لدى القوى الغربية، بغرض طمأننتهم.

من جهته، انتقد أستاذ العلوم السياسية، عبد الفتاح ماضي، في حديث إلى «الأخبار» حوار المصالحة الوطنية واعتبره فاشلاً قبل أن يبدأ، في ظل غياب طرف رئيسي من المعادلة السياسية والمتمثل بالقوى السياسية الإسلامية، وخاصة حزب «النور» السلفي، وحزب «الحرية والعدالة»، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين. وأوضح ماضي أن الحوار الحقيقي للخروج من هذه الأزمة هو القيام بتسوية تاريخية، بحيث يتم عقد حوار يضم جميع الأطراف المتصارعة والمتنازعة للوصول إلى حلول وسط يقدم فيها كل طرف تنازلات قليلة، ويكتب الاتفاق في وثيقة تاريخية يوقع عليها كل طرف، وتخرج إلى الرأي العام بعدها، ليهدي الشارع الذي اشتعل واحتقن أبناؤه في الفترة الأخيرة.

وأشار إلى أن «المخرج من الأزمة الحالية هو إدارة المرحلة الانتقالية بشكل سياسي عبر طاولة حوار تضم الجميع وتخرج برؤية، دون استخدام الشعب طرفاً في هذه المائدة».

ورأى أستاذ العلوم السياسية محمد عبد ربه، أن «الرئيس ونائبه وحكومته مجرد ديكور مدني للتغطية على تحركات وسياسات الحاكم الحقيقي، فأي إجراءات ضد الإرهاب لا بد من أن تأتي من الرئيس ورئيس حكومته ووزير داخلته ووزير دفاعه ومجلس الدفاع الوطني بحسب الإعلان الدستوري الحالي ودعوة وزير الدفاع منفرداً للشعب تؤكد أنه مركز الثقل الحقيقي».

خطورة الخطاب، بحسب عبد ربه، في أمرين هما: الاستنقواء بالحشد دوماً لمواجهة المسارات السياسية، وهو حل أسوأ من الحلول الأمنية، لأنه يشرع الحركة في الشارع لمواجهة أي فصيل، ولن يقتصر ذلك على الإخوان، وسيطاول قوى أخرى في المستقبل، وثانياً أنه يعرض الجيش لمخاطر حقيقية نتيجة الانخراط في مواجهات مع الشارع الأخر المعترض.